أميركا والعودة إلى الواجهة في سورية

مازن جبور

الأحداث المتلاحقة حول الأزمة السورية تشير إلى تموضعات جديدة، إذ إن المبعوث الأميركي إلى سورية جيمس جيفري يعمل على مخطط كبير يعيد من خلاله تموضع واشنطن في الحدث على قاعدة العودة إلى الملف السوري بكامل جزئياته والعمل من الداخل وليس كطرف خارجي، إلا أنه مهما كانت التموضعات الجديدة، فإن الثابت الوحيد والمستقر فيها أن: لا تنازل عن وحدة وسيادة واستقلال سورية، وأن كل شبر من الأرض السورية سيستعيده الجيش العربي السوري عاجلاً أم آجلاً.

على صعيد تطورات الأحداث الأسبوع الفائت بخصوص منطقة شرق وشمال شرق البلاد من تواصل تقدم «قوات سورية الديمقراطية –قسد» على حساب تنظيم داعش الإرهابي، فإن هذا التطور يرتبط مع ما حدث في العراق من إقامة أميركا لقاعدة عسكرية شمال نهر الفرات قرب ناحية الرمانة بقضاء القائم باتجاه الشريط الحدودي مع سورية مقابل جيب داعش الأخير في منطقة شرق الفرات، ترتبط بمخطط أبعد على ما يبدو يريد المبعوث الأميركي تنفيذه فيما يخص سورية، إذ إن القوات الأميركية ستتيح انتقال تنظيم داعش من جيبه شرق الفرات ليصبح على نفس المسافة من الحدود من الجهة العراقية، الأمر الذي سيحقق أربعة عناصر رئيسية لأميركا:

١– سيبقي على ذريعة واشنطن للإبقاء على تواجدها في المنطقة باعتبارها تتذرع دائماً بأن تواجدها في المنطقة هو للقضاء على تنظيم داعش.

٢– يشكل إخراج داعش من جيبه الأخير ورقة تدفعها واشنطن للكرد مقابل إرضاء تركيا وتحقيق رغبتها بأن تدخل مناطق محددة شرق الفرات، ويمكن أن يكون هذا جزءاً من خفايا اتفاق «خريطة طريق» منبج، خصوصاً أن إعلان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن الاستعداد لعملية عسكرية شرق الفرات جاء بعد زيارات للمبعوث الأميركي جيمس جيفري إلى تركيا ولقاءاته مع مسؤولين فيها، وفي هذا الإطار يبقى ما تظهره تصريحات جيفري وأردوغان من تناقض بخصوص اعتداء أردوغان على شرق الفرات أمراً شبيهاً بما حدث قبيل احتلال تركيا لمنطقة عفرين.

٣– الخطوتان السابقتان فيما لو نفذتا سيمكنان جيفري من إعادة أنقرة إلى المحيط الأميركي ومن ثم الدخول بفاعلية أكبر على خط إدلب وبالتالي على خط مسار أستانا للحل السياسي للأزمة السورية.

٤– كذلك يتماشى نقل داعش إلى العراق مبدئيا مع قانون مساعدة الأقليات في سورية والعراق ممن تعرضوا لـ«جرائم حرب»، الذي وقعه الرئيس الأميركي دونالد ترامب مؤخراً، بأن تكون هذه الذريعة الأميركية الجديدة للبقاء في سورية، وفي الوقت ذاته فإن الإبقاء على الدواعش على الحدود ستبقى ورقة بيد واشنطن بحيث تدفع حينما تريد التنظيم لشن هجمات والدخول إلى داخل الأراضي السورية.

أما في منطقة شمال البلاد، فيبدو أن التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة في تلك المنطقة التي شملها «اتفاق إدلب»، ومن خلال خروقاتها اليومية للاتفاق، تريد وربما بتعليمات الفواعل الدولية التي تتبع لها تلك التنظيمات والميليشيات، أن تحافظ على «الاتفاق» في وضع قلق، فهي تواصل خروقاتها بوضعية اللاحرب واللا هدوء، أي تسعى للإبقاء على نار الحرب تحت الرماد، الأمر الذي يجب إدراكه جيداً والتحضير له، بحيث تكون القوات المتواجدة على محاور المنطقة التي يتواجد فيها المسلحون شمال البلاد، في وضعية الاستعداد.

وقد يمثل الوضع القلق ذاك في شمال البلاد، رغبة تركية، نظراً لانشغالات أنقرة الحالية بشمال شرق البلاد، ومن ثم فهي تتوجس من أن يقوم الجيش العربي السوري بأي عملية عسكرية ضد «جبهة النصرة» و«الحزب الإسلامي التركستاني» و«حراس الدين» بينما أنقرة ومرتزقتها من الميليشيات المسلحة المنضوية في العمليتين الاحتلاليتين التركيتين المسميتين «درع الفرات» و«غصن الزيتون»، منشغلون في منطقة منبج وشمال شرق البلاد.

من هنا فإن «النصرة» استغلت الحال السابق لتعيد إظهار طابعها الحقيقي عبر التغيرات التي أجرتها على ما يسمى «حكومة الإنقاذ» التابعة لها وعلى الراية التي ترفعها، إذ استبدلت علم الانتداب الفرنسي الذي كانت تعتمده في المناطق الخاضعة لسيطرة المسلحين والذي كان مكونا من اللون الأخضر من الأعلى والأبيض في الوسط وفي الأسفل اللون الأسود وثلاث نجوم حمراء على اللون الأبيض بـ«علم حذفت منه النجوم من الوسط وأضيف عوضاً عنها باللون الأحمر عبارة «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، الأمر الذي يأتي لتأكيد الطابع الأصولي للتنظيم الإرهابي تحت ستارة «لا إله إلا الله» التي يتخفى خلفها أيضاً تنظيم القاعدة الإرهابي.

كما أن «حراس الدين» استغل هذا الوضع وبالتعاون مع «النصرة» وبغض نظر تركي، بدأت عملية استجلاب المزيد من الإرهابيين إلى المنطقة، إذ إن أكثر من ٤٠٠ مسلح جميعهم من جنسيات أجنبية يتبعون لتنظيم القاعدة الإرهابي، وصلوا إلى محافظة إدلب تباعا خلال الشهرين الأخيرين، مرورا بالأراضي التركية، بما يوحي باستعدادات لإعلان إمارة في منطقة جنوب غرب إدلب، قد تتوسع في مراحل لاحقة لتشمل، كامل مناطق سيطرة «هيئة تحرير الشام» التي تقودها «النصرة».

على مسار تطورات الأحداث فيما يخص الحل السياسي للأزمة السورية، بدأت تظهر فيها مجموعة من التناقضات اللافتة. والتناقض الأول، يتعلق بالموقف الأميركي الذي ظهر من خلال موقف جيمس جيفري، من اتفاق أستانا للحل السياسي للأزمة السورية، فبعد تهجمه عليه في وقت سابق، عاد ليعتبره «يعمل»، وقال: إنه لا توجد لواشنطن أي مشاكل معه، وهذا التغيير في الموقف إزاء مسار «أستانا»، يشير إلى أن واشنطن انتقلت من محاولات ضرب أستانا إلى السعي لأن تكون طرفاً فيه، ويمكن اعتبار هذا تمهيداً أميركياً لأن تعود واشنطن إلى واجهة الحل السياسي في سورية من بوابة «أستانا»، باعتبار أن جيفري قد يكون توصل إلى نتيجة مفادها أن «أستانا» أقصر الطرق وأقلها تكلفة وجهداً لعودة أميركية إلى الملف السياسي السوري.

التناقض الثاني، أن المبعوث الأممي الخاص إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، وجيفري في الوقت ذاته، ذهبا إلى الأردن التي تلهث جاهدة لاستعادة العلاقات وبقوة مع دمشق، ومن هنا فإن المبعوثين الأميركي والأممي حطا رحالهما في الأردن لكبح جماح العودة الأردنية السريعة إلى سورية، نظرا لأن ذلك لا يتناسب من رغبة واشنطن ولا مع رغبة السعودية، إلا أنه ومما ظهر في تصريحات وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، والتي دعا فيها إلى «التعامل مع الأزمة السورية وفق مقاربات جديدة تأخذ بعين الاعتبار الحقائق على الأرض وتستهدف إنهاء الأزمة ومساعدة الأشقاء في سورية على استعادة أمنهم واستقرارهم»، فإن مهمة جيفري ودي ميستورا قد فشلت.

التناقض الثالث، أنه في وقت تواصل فيه السعودية إبراز ليونة وتغير في الموقف من الأزمة السورية، فإن الحزب الذي يتبع السعودية في لبنان مستمر على الموقف السابق المعادي لسورية، ولعل هذا الأمر يرتبط بالوضع الداخلي اللبناني أي العلاقة بين فريق السعودية في لبنان وحزب الله اللبناني.

أخيراً، مهما كانت التموضعات الجديدة فإن الثابت الوحيد والمستقر فيها أن لا تنازل عن وحدة وسيادة واستقلال سورية.

الخارجية الفلسطينية تدين الصمت الدولي تجاه جرائم الاحتلال

المستوطنون يستبيحون البلدات الفلسطينية ويدعون إلى قتل العرب والرئيس عباس

فلسطين المحتلة
محمد أبو شباب - وكالات

تشهد الضفة المحتلة تصعيداً عسكرياً من الاحتلال لليوم الخامس على التوالي فقد نفذت قوات الاحتلال عمليات اقتحام لعدة مدن وبلدات فلسطينية، وتواصل حصار مدينة رام الله واعتقلت أمس ١٢ فلسطينياً، وسط دعوات من القوى الفلسطينية للتصدي لعصابات المستوطنين التي استباحوا المدن والبلدات الفلسطينية، عبر دعوة وجهتها القوى الوطنية الفلسطينية لتفعيل اللجان الشعبية الفلسطينية لمقاومة هجمات المستوطنين على البلدات الفلسطينية والتصدي لهم، بعد أن نفذوا خلال اليومين الماضيين نحو ٦٠ هجوماً على البلدات الفلسطينية وقطعوا الطرق الواصلة بين البلدات والمدن الفلسطينية.

وقد دعا المستوطنون أمس إلى قطع الطرق الواصلة بين مديني نابلس والخليل الذي يطلق عليه شارع «٦٠»، وكتبوا شعارات تدعو للموت للعرب ومحاصرتهم داخل المدن والبلدات الفلسطينية، وقطع الطرق المؤدية للمدن الفلسطينية كافة.

وقال مسؤول ملف الاستيطان في شمال الضفة المحتلة غسان دغلس لـ«الوطن»: إن دعوات عصابات المستوطنين بقطع الطرق الواصلة بين نابلس والخليل خطرة، وإن عصابات المستوطنين تشن حالياً حرباً شرسة على الفلسطينيين في الضفة المحتلة وخاصة في محيط مدينة نابلس.

ولفت دغلس إلى أنه خلال اليومين الماضين قطعت عصابات المستوطنين شوارع الضفة المحتلة، وهاجموا عشرات مركبات الفلسطينيين وحطوا زجاجها، كما أقدموا على اقتلاع مئات أشجار الزيتون بحماية من قوات الاحتلال.

وبدورها أدانت وزارة الخارجية الفلسطينية صمت المجتمع الدولي تجاه انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين التي ترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم بحق الإنسانية.

وأوضحت الخارجية في بيان أمس نقلته وكالة «وفا» الفلسطينية للأنباء أن «سلطات الاحتلال الإسرائيلي ترمي من وراء التصعيد الأخير في الضفة الغربية من هدم المنازل وتثبيت الحواجز وشل حركة الفلسطينيين والاعتقالات بالجملة إلى تنفيذ أكبر عدد ممكن من مخططاتها الاستعمارية التوسعية على حساب الأرض الفلسطينية المحتلة».

في السياق وزع الاحتلال أمس إخطارات بهدم العديد من المنازل الفلسطينية في طولكرم والخليل ورام الله بذريعة أن ذويها نفذوا عمليات فدائية ضد جيش الاحتلال الإسرائيلي، وذلك بعد قرار اتخذته حكومة الكيان بهدم عشرات المنازل الفلسطينية بالذريعة ذاتها وهذا معناه وفق مؤسسات حقوقية فلسطينية تشريد عشرات العوائل الفلسطينية، وذلك ضمن الحرب النفسية التي تشنها دولة الاحتلال على المقاومين.

وفي القدس المحتلة نظم مستوطنون مساء أمس تظاهرة في شوارع المدينة، دعوا فيها للموت للعرب، وقتل الرئيس الفلسطيني محمود عباس باعتباره المحرض على الإرهاب وفق وصفهم.

وقد شارك في التظاهرة آلاف المستوطنين الذين أعلنوا أمس عن إضراب شامل في مستوطنات الضفة المحتلة احتجاجاً على ما سموه تردي أوضاعهم الأمنية في ظل تصاعد عمليات المقاومة الفلسطينية في الآونة الأخيرة ما يهدد كما يقولون حياتهم بالخطر.

تجمع لأنصار حماس في الذكرى ٣١ لتأسيسها في غزة (رويترز)

سفير سورية في كوبا: سنواصل دعمنا للشعب الفلسطيني

وأكد سفير سورية في كوبا إدريس ميا في كلمة له خلال فعالية تضامنية مع الشعب الفلسطيني أقيمت في العاصمة الكوبية هافانا أن سورية ستواصل دعمها الشعب الفلسطيني، موضحاً أن أهم أسباب الحرب التي تتعرض لها سورية منذ نحو ثماني سنوات يعود لمواقفها المبدئية والداعمة لحركات التحرر الوطني في العالم وقضاياها العادلة، وشدد على أن سورية ماضية بمحاربة الإرهاب حتى اجتثاثه من كامل أراضيها «وهي على مسافة قصيرة من تحقيق النصر النهائي».

وعبر المشاركون في الفعالية عن دعمهم وتضامنهم مع الشعب الفلسطيني ونضاله من أجل تحقيق أهدافه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس ورفضهم وإدانتهم لممارسات الاحتلال الإسرائيلي القمعية وسياساته التوسعية.

سانا

تظاهرة حاشدة للحزب الشيوعي في بيروت رفضاً لسياسات الحكومة

أكد الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني حنا غريب أن «الدين العام هو سرقة موصوفة موجودة في جيوب الطبقة الحاكمة»، ملوّحاً بسلسلة تحركات احتجاجية ضد الطبقة السياسية اللبنانية.

وبدوره لفت الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري النائب أسامة سعد إلى أن «هناك عجزاً وفشلاً في إدارة ملفات الدولة، وأن استمرار الفراغ الحكومي يضاعف الأزمات وعلى المرجعيات تحمل مسؤولياتها في هذا المجال».

وجاءت المواقف التي أطلقها غريب وسعد خلال تظاهرة حاشدة نظمها الحزب الشيوعي تحت شعار «إلى الشارع للإنقاذ... في مواجهة سياسة الانهيار»، بمشاركة التنظيم الشعبي الناصري والاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين، ومنظمات يسارية ونقابية وحشد من المناصرين.

وجابت التظاهرة شوارع بيروت انطلاقاً من أمام المصرف المركزي في إشارة للاعتراض على سياسته النقدية والمالية، ووصلت إلى ساحة رياض الصلح في وسط العاصمة حيث تجمع المتظاهرون قبالة السرايا الحكومية وسط إجراءات أمنية مشددة.

ورفع المتظاهرون لافتات منددة بسياسات الطبقة الحاكمة محملين إياها المسؤولية عن ارتفاع الدين العام والذي ناهز الـ١٠٠ مليار دولار، وهتفوا ضد الفساد من دون أن يوفروا أحداً من أركان السلطة. كما ورفعوا الأعلام اللبنانية والرايات الشيوعية، ولافتات تطالب بمحاكمة السلطة السياسية الفاسدة، وكتبوا على بعضها «لا للدولة الفاشلة»، و«كفى خطابات مذهبية»، و«لإعادة النظر بحكم الدولة المنهوبة والفاسدة».

الميادين

الخارجية الكويتية: الدوحة لم تحرق مراكب العودة

قرقاش يُكذّب غابرييل حول منع أميركا حرباً كانت وشيكة بين دول الخليج

كذّب وزير الدولة الإماراتي، أنور قرقاش، بكلام دبلوماسي، ما أعلنه وزير خارجية ألمانيا السابق، ريغمار غابرييل، أن منطقة الخليج كانت على شفا حرب حين نشبت الأزمة مع قطر عام ٢٠١٧.

وقال قرقاش في تغريدة نشرها أمس الأحد على حسابه في تويتر: إن «تصريحات ريغمار غابرييل، الوزير الألماني السابق، في منتدى الدوحة بأن المنطقة في أزمة قطر لم تكن بعيدة عن تدخل عسكري، غير صحيحة وتجانب الواقع، قرار الدول الأربع اتخذ بناء على دعم قطر للتطرف والتدخل في شؤونها، آنذاك قابلت غابرييل في برلين وكان متفهما لأسباب الأزمة»، حسب قول الوزير قرقاش.

وكشف الوزير الألماني السابق، في كلمة ألقاها السبت، في منتدى «الدوحة ١٨» المنعقد في العاصمة القطرية: «أن حرباً كانت على وشك أن تندلع في منطقة الشرق الأوسط، حين وقعت أزمة الخليج بين قطر ودول المقاطعة قبل عام ونصف العام». وذكر غابرييل الذي كان وزيراً لخارجية ألمانيا في ذلك الحين، أن وزير الخارجية الأميركي السابق، ريكس تيلرسون، سحب فتيل الحرب الوشيكة.

وأكد الوزير الألماني السابق: «في أزمة الخليج لم نكن بمنأى عن هجوم عسكري، وتيلرسون قام بالكثير لكيلا يحدث هذا».

وكانت صحيفة التايمز البريطانية قد ذكرت في تقرير لبيل ترو من القاهرة، بعنوان «السعودية كانت على وشك أن تشن حرباً على قطر»، أن السعودية وحلفاءها كانوا يخططون لهجوم عسكري على قطر قبل أن يتدخل الرئيس الأميركي دونالد ترامب ويقنعهم بعكس ذلك.

وقالت الصحيفة: إن ترامب تدخل وسط مخاوف من أن تتفاقم الأزمة، وتتحول إلى حرب إقليمية تستفيد منها إيران.

وفي شأن الأزمة الخليجية أكد نائب وزير الخارجية الكويتي، خالد الجار الله، أن قطر لم تدر ظهرها للمصالحة الخليجية، معتبراً أن الدوحة «لم تحرق مراكب العودة إلى المصالحة على الإطلاق ولن تحرقها».

وقال الجار الله رداً على سؤال للصحفيين، حول رؤية الدوحة للمصالحة، وذلك على هامش احتفال سفارة كازاخستان في الكويت بالعيد الوطني لبلادها: إن «المشاركة القطرية في القمة الخليجية كانت محل ترحيب من كل دول مجلس التعاون».

روسيا اليوم – وكالات

وزير خارجية ألمانيا السابق ريغمار غابرييل (عن الانترنت)

عودة نحو ألف مهجر خلال الـ٢٤ ساعة الماضية

وكالات

أعلن المركز الروسي للمصالحة في سورية أمس أن نحو ألف مهجر سوري عادوا إلى وطنهم من الأردن ولبنان خلال الساعات الـ٢٤ الماضية.

وقال المركز في بيان، بحسب موقع قناة «روسيا اليوم» الالكتروني: إن ٩٩٨ لاجئاً عادوا إلى سورية خلال الفترة المذكورة، موضحاً أن ٢٦٧ منهم دخلوا الأراضي السورية عائدين من لبنان عبر معبري «جديدة يابوس» و«تلكلخ» الحدوديين، فيما عاد ٧٣١ آخرون من الأردن عبر معبر «نصيب».

وذكر المركز التابع لوزارة الدفاع الروسية والذي يتخذ من قاعدة «حميميم» الجوية بريف اللاذقية مقراً له، أن ٢٣٠ شخصاً عادوا إلى أماكن إقامتهم داخل البلاد.

وفي السياق، قال الناطق الرسمي باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن محمد حوراني إن عودة اللاجئين السوريين بالأردن لبلادهم ضعيفة للغاية وبأعداد قليلة جداً.

وأشار حوراني إلى أن الأردن شهد منذ ١٥ تشرين الأول الماضي وحتى ٨ كانون الأول، عودة قرابة «٤٢٢٩ لاجئاً من إجمالي ٦٧٠ ألف لاجئ مسجل لدى المفوضية»، في حين تتحدث السلطات الأردنية عن أن ١.٣ مليون مهجر سوري موجودون في البلاد.

وأضاف خلال لقاء له على قناة «الغد» الأردنية: إن الحكومة الأردنية تعتبر كل سوري موجود داخل الأردن «لاجئاً»، في حين تعتبر الأمم المتحدة فقط من سجل لجوءاً لديها.

وأوضح المسؤول الأردني، أن فصل الشتاء يعد تحدياً أساسياً في حركة عودة المهجرين، بالإضافة إلى أن الحرب في سورية خلفت بنية تحتية مهزوزة وضعيفة وهي أمور تجعل المهجر لا يرغب في العودة في ذلك الفصل القاسي من العام.

وأشار إلى أن الذين غادروا لسورية هم فقط من لديهم ضمانة أنه سيكون لديهم منزل يأويهم، أما من لا يمتلكون الضمانة فلم يغادروا.

وبين أن المفوضية أجرت استفتاء أظهر أن ١٣٪ ممن رغبوا في العودة هم لا يريدون العودة خلال الأشهر القادمة حتى تتوافر أماكن لرجوعهم.

«بي بي سي» تجهد لإقحام روسيا في أحداث فرنسا!

الشرطة الفرنسية تستخدم الغازات في المواجهات مع متظاهري «السترات الصفراء» (رويترز)

اعترفت صحفية غير متعاقدة تعمل لحساب قناة «بي بي سي» البريطانية بأن هيئة تحرير القناة تطلب من العاملين فيها طرح أدلة تؤكد مزاعم «التدخل الروسي» في احتجاجات «السترات الصفراء» في فرنسا!

وحاولت الصحفية من قناة «بي بي سي» في مراسلتها مع مراسلة من وكالة «سبوتنيك فرانس» أن تعرف إذا ما كانت هناك أي صلة بين روسيا والاحتجاجات الفرنسية.

وأوضحت لها مراسلة «سبوتنيك» أنها لم تر الروس في هذه الاحتجاجات.

لكن هذه الإجابة لم ترض صحفية القناة البريطانية. وسألت: «هل من الممكن أن رجال أعمال روساً يستفيدون كثيراً من هذه الاحتجاجات حالياً؟». وأثار هذا السؤال ضحكاً لدى مراسلة «سبوتنيك».

وبعد ذلك كشفت مراسلة «بي بي سي» سبب اهتمامها بهذا الموضوع بالقول: إن مهمتها هي «العثور على أركان» تثبت «التدخل الروسي» في التطورات الأخيرة في فرنسا، مشيرة إلى أن «هيئة تحريرها متعطشة للدماء!».

من جانبه وصف الكرملين هذه الاتهامات بالكاذبة، مشيراً إلى أن روسيا تعتبر الاحتجاجات الفرنسية أمراً داخلياً. كما أكد من جديد عدم تدخل روسيا في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

في سياق متصل أعلن وزير الداخلية الفرنسي، كريستوف كاستانير، أن حصيلة الضحايا منذ بداية احتجاجات «السترات الصفراء» في البلاد منتصف تشرين الثاني الماضي ارتفعت إلى ثمانية قتلى.

وطالب الوزير المحتجين بالانسحاب من مفارق الطرق التي أغلقوها أثناء تظاهراتهم، مشدداً على ضرورة أن يواصل بعضها العمل ليلاً ونهاراً.

ورجحت وكالة «أسوشيتد برس» أن حالة الوفاة الأخيرة تسبب بها حادث وقع في أحد مفارق الطرق في منطقة ريفية، مثل معظم الحالات المماثلة السابقة.

وجاء إعلان الوزير على خلفية مواصلة أصحاب «السترات الصفراء» احتجاجاتهم السبت، للأسبوع الخامس على التوالي، في مختلف مناطق البلاد.

وقدرت شرطة باريس عدد المتظاهرين الذين خرجوا السبت إلى شوارع العاصمة بنحو ثلاثة آلاف شخص، مقارنة مع عشرة آلاف في الأسبوع الماضي، مؤكدة توقيف ١١٥ شخصاً وإصابة سبعة آخرين على خلفية احتجاجات السبت في العاصمة.

وكالات

إلغاء إجراءات سحب الثقة من ظريف أمام البرلمان الإيراني

تراجع نواب إيرانيون عن مطلبهم سحب الثقة من وزير خارجية البلاد، محمد جواد ظريف، على خلفية تصريحات منسوبة له حول عمليات تبييض أموال أثارت جدلاً كبيراً في البلاد، إضافة إلى مزاعم حول «فشل» السياسة الخارجية للبلاد.

وقال عضو هيئة الرئاسة في البرلمان الإيراني، علي أصغر يوسف نجاد، في تصريح لوكالة مهر للأنباء، أمس: إن «لجنة الأمن الوطني الإيراني في مجلس الشورى الإسلامي أعلنت في رسالة إلى رئاسة البرلمان عن تراجع عدد النواب المطالبين بسحب الثقة من وزير الخارجية».

وأوضح يوسف نجاد أن «الرسالة تم تسليمها إلى رئاسة البرلمان بشكل رسمي وقد تم إلغاء عملية سحب الثقة».

من جانبه، أكد رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)، حشمت الله فلاحت بيشه، إلغاء استجواب ظريف في إطار هذه القضية.

وأشار فلاحت بيشه، في تصريحات صحفية، إلى التوقيع على قرار سحب استجواب ظريف وتقديمه للهيئة الرئاسية.

وجاء مشروع سحب الثقة من ظريف على خلفية تصريح أدلى به في تشرين الثاني الماضي لوكالة «إرنا» الرسمية، قال فيه، تعليقاً على موضوع انضمام إيران إلى مجموعة العمل المالي الدولية: «أعتقد أن الكثير من هذه الهواجس صادقة، لكنني أتصور أن هنالك مصالح اقتصادية وراء بعض هذه الهواجس. غسيل الأموال حقيقة واقعية في البلاد، وهنالك الكثيرون الذين ينتفعون من وراء ذلك».

وكالات

الوطن
عين على الوطن...
www.alwatan.sy

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

مدير التحرير
جانبلات شكاي

المدير الفني
لارا توما

الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة

المكاتب في المحافظات

■ دمشق – المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥–٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨–٠١١

■ حلب – الجميلية – مقابل صالة معاوية – سنتر الشرق الأوسط – طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦–٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧–٠٢١
■ حمص – بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ – ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ – ٠٣١
■ اللاذقية – شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١
■ طرطوس – الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل – هاتف: ٣٢٧٤٥٥–٠٤٣ – فاكس: ٣١٣٠٩٠